تعريف الحديث المقبول وأقسامه وحكم العمل بكل قسم في كتاب المقاصد الحسنة

أ. عمر رشاد شيبة عمار(*)

الملخص

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين كل مبحث يشتمل على أربعة مطالب المبحث الأول: تعريف الحديث المقبول عند الإمام السخاوي، ثم تعريف الحديث الصحيح، وشروطه، ومراتبه، وأقسامه، وتقسيمه إلى صحيح لذاته، وصحيح لغيرة، وحكم العمل بكل قسم، والمبحث الثاني: تعريف الحديث الحسن، وشروطه، ومراتبه، وتقسيمه إلى حديث حسن لذاته، وحسن لغيرة، وحكم العمل بكل قسم. ثم الخاتمة، هذه الدراسة بيَّنت مدي سعة علم الإمام السخاوي في علم الحديث، وتمكنه من الصناعة الحديثية.

مقدمة

الحمد لله مميز الخبيث من الطيب، ومحرز الحديث بنقادة من الخطأ والكذب، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وعلى آله وأزواجه ومن له صحب، وصلاة وسلاماً نرجو بها الاستقامة للنفس والأهل والعقب، الحمد لله الذي أسندَ حفظَ السُنة إلى ثقاتِ المحدثين، فسمعوا القولَ فاتبعوا أحسنَهُ، فكانوا خيرَ دعاةٍ مبلغين، وبعد:

فإنّ الله سبحانه وتعالى قد شرّفَ هذه الأمّةَ بأنْ اصطفى لها سيّدَنا رسولَ الله ﷺ، فحازت بذلك القدْحَ المُعلَّى، ونالت المكانةَ العالية، وكانت خيرَ أمة أُخرجت للناس، وصارت الأمّة الوسط، والحمد لله رب العالمين.

وإنّ هذه الأمّةَ ورِثت عن رسولِ الله ﷺ العِلمَ، يَرويهِ جيلٌ بعد جِيلٍ، فرواه التابعون عن الصحابة ﷺ، وعن التابعين أتباعُهم، حتى وصل إلينا عذْبًا فراتًا سلسبيلا.

ولقد أعد اللهُ ﷻ لحفظ هذه السنة الشريفة وصيانتها رجالا صنعهم واصطفاهم وأيَّدهم، وأعدَّهم، وأمدهم بشتى المواهب النفسية والعقلية والقدرة الهائلة على القيام بما يبهر العقول، ولقد وقف هؤلاء الرجال منذ القِدَم إلى يوم النِاس هذا على ثغور هذا الإرث العظيم، ينفون عنه الزيف، وينقّونه من الشوائب، حتى يكون أنقى من اللبن، وأصفى من الذهب، والله سبحانه وتعالى يؤيدهم في كل ذلك بتأييدهِ، ويعينهم بعونهِ، حِفظًا لهذا الدين الذي تكفّل بحفظه سبحانه وتعالى.

(*) باحث ماجستير بقسم الدراسات الإسلامية– كلية الآداب جامعة الوادي الجديد

وكان من آثار هؤلاء العلماء ما تفتخر به المكتبات الإسلامية اليوم من مؤلفات قيمة مختلفة المناهج والموضوعات متحدة الغاية وهي خدمة السنة المطهرة.

فهناك مؤلفات وُضِعت على المسانيد والجوامع والسنن والأبواب، وهناك مستخرجات، وأجزاء، وشروح، ومصنَّفات في سائر أنواع علوم الحديث، وفي تواريخ الرجال وجرحهم وتعديلهم، وأخرى في غريب الحديث، وغير ذلك من العلوم والفنون.

وكان من ثمار هذه المؤلفات كتاب " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للعالم العلامة محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي – رحمة الله – الذي قدر الله ﷻ وشاء أن أقوم أنا وزملائي بتخريج أحاديثه وآثاره، ودراسة ماحكم عليه بالصحة والضعف.

ومن هنا رأى قسم الحديث الشريف وعلومه بكلية الآداب بجامعة الوادي الجديد، أن يطرحَ هذا السفر الجليل والموسوعة الحديثية القيِّمة للباحثين، لتخريج ما فيه من أحاديث وآثار، ودراستها دراسة حديثية، والحكم عليها بما يناسبها، فسارعت –مستعينًا بالله–في المشاركة في هذا العمل الجليل، رجاء الاندراج في مسلك خدمة السنة المطهرة، وفاءًا لصاحبها المصطفى ﷺ، واعترافًا بالجميل، ورجاء أن أشاركَ إخواني الباحثين في هذا المضمار ولو بجزء يسير وقدر ضئيل، بتقديم هذا البحث، وموضوعه: " تعريف الحديث المقبول وأقسامه وحكم العمل بكل قسم "

أسباب اختيار الموضوع:

- تكمن أهمية هذا الموضوع في جمع وتخريج الأحاديث التي حكم عليها الإمام السخاوي بالقبول والإسهام في إخراج موسوعة حديثية تخدم السنة المشرفة وتقدم مادة علمية محققة مجموعة في مرجع واحد يسهل الرجوع إليها والاستشهاد بها لان السنة النبوية مازالت في حاجة إلى مثل هذا الاهتمام والاعتناء.
- الرغبة الأكيدة في إحياء تراث الأمة، توسلا إلى الوصول إلى رضا الله ﷻ.
- جمع هذه الأحاديث ودراستها والحكم عليها تربي عند الباحث الملكة الحديثية.
- الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية بهذا الكتاب القيم والسِّفْر العظيم.
- تسليط الضوء على شخصية " شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي" ومعرفة شيوخه وتلاميذه، والتعرف على مصنفاته والعناية بها.
- حُبِّي الشديد، ورغبتي الْمُلِحَّة في التعمُّقِ في علمِ التخريجِ ودراسةِ الأسانيدِ، ومطالعةِ كتبِ السنة، والحكمِ على متونها باعتدال وفْقَ منهجٍ علميٍّ قويمٍ، لِعِظَمِ الحَاجَة إلى مثل هذا العمل، وخاصة في هذه العصور المتأخرة التي اشتد فيها الخلاف واستفحل فيها داء التعصب.

منهج البحث:

سترتكز هذه الدراسة –إن شاء الله – على المنهج الاستقرائي، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك سيكون _ إن شاء الله _ للمنهج الاستنباطي حضوره حيث يقوم الباحث باستقراء كلام الإمام السخاوي واستنباط الأحكام الحديثية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

لم يتعرض أحد من الباحثين –فيما أعلم – لدراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام السخاوي بالقبول في كتاب المقاصد الحسنة جمعاً ودراسة، ولقد وقفت على بعض الدراسات عن الإمام السخاوي –رحمه الله تعالي – وجهوده في علم الحديث وهي دراسات قيمه في بابها لكنها لا تتعارض مع دراستي –بفضل الله تعالي –ومنها:

- توثيق متون السنة عند الإمام السخاوي رسالة ماجستير مقدمة من الباحث محمد هلال عبد الحميد محروس، دار العلوم جامعة الفيوم، وفيها تكلم الباحث عن متون السنة عند
- الأحكام الحديثية للإمام السخاوي في كتابه الأجوبة المرضية دراسة نقدية، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية الباحث د / عيد فايد حسن صرماني، وفيها جمع الباحث الأحكام الحديثية للإمام السخاوي في كتابه الأجوبة المرضية ودرسه دراسة نقدية، ولم يتعرض الباحث للأحاديث في كتاب المقاصد الحسنة.
- الحافظ السخاوي ومنهجه في كتابه (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) لعبد السميع الأنيس، أطروحة جامعية مقدمة إلى جامعة بغداد سنة ١٤١٣، هي عبارة عن منهج الإمام العراقي ولم يتعرض للأحاديث في كتاب المقاصد الحسنة.
- منهج الحافظ السخاوي في الحكم على الأحاديث ولأسانيد من خلال كتابه المقاصد الحسنة رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية كلية دار العلوم جامعة الفيوم للباحث / محمد سعداوي علي، وفيها تكلم الباحث عن منهج الإمام السخاوي في حكمه على الأحاديث في كتاب المقاصد الحسنة، ولم يتعرض للأحاديث الواردة فيه.
- موقف السخاوي من الصوفية والتصوف دراسة تاريخية رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي للباحث عدي صالح عبد الله احمد (جامعة الموصل).

إجراءات البحث:

- جمع الحديث المقبول من الكتاب.
- تقسيم الحديث المقبول إلى الصحيح والحسن في كل فصل.
- تخريج الحديث تخريجاً كاملا وجمع كل طرق الحديث.
- دراسة أسانيد الحديث ومتابعاته وشواهده.
- نقل أحكام العلماء على ما تم جمعه ودراسته من الأحاديث.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

خطة البحث:

وتنقسم خطة البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: الحديث الصحيح تعريفه، وشرطه، ومراتبه.

المطلب الأول: تعريف الحديث الصحيح وشروطه.

المطلب الثاني: مراتب الحديث الصحيح.

المطلب الثالث: أقسام الحديث الصحيح.

المطلب الرابع: حكم العمل بالحديث الصحيح

المبحث الثاني: الحديث الحسن تعريفه، وشرطه.

المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن، وشروطه.

المطلب الثاني: أقسام الحديث الحسن.

المطلب الثالث: حكم العمل بالحديث الحسن.

المبحث الأول: الحديث الصحيح تعريفه، وشرطه، ومراتبه.

المطلب الأول: تعريف الحديث الصحيح وشروطه.

ضوابط الحديث المقبول:

قال الإمام السخاوي–عند شرح الحديث الضعيف عن شروط الحديث المقبول، وقد ذكر أنه أعم من الصحيح والحسن: "وهي ستة: اتصال السند، والعدالة، والضبط، ونفي الشذوذ، ونفي العدالة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه"[١]

تعريف الحديث المقبول:

من خلال معرفة شروط المقبول يمكن تعريف الحديث المقبول بأنه: "الحديث الذي لم ينزل عن مرتبة الحديث الحسن وبهذا المعنى فهو يشمل الحديث الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره"[٢]، والمقبول ينقسم إلى قسمين، الصحيح، والحسن.

الأول: الحديث الصحيح:

تعريف الحديث الصحيح لغة:

قال السخاوي في شرح ألفية العراقي: "وترك تعريفه لغة بأنه ضد المكسور والسقيم، وهو حقيقة في الأجسام، بخلافه في الحديث والعبادة والمعاملة وسائر المعاني فمجاز، أو من باب الاستعارة بالتبعية؛ لكونه خروجا عن الغرض" [٣]

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة –مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، (١/١٢٦).

(٢) ينظر كتاب علوم الحديث د / عيد فايد حسن مدرس الحديث الشريف بكلية الآداب جامعة الوادي الجديد (ص: ٧٦).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٧، ٢٨).

الصحيح في اللغة: "من صحَّ يصِح صحَّة، والصحة: ذهاب السقم ونقيضه وخلافه، وهي البراءة من كل عيب ومرض وريب" [١] "والجمع صِحاح بالكسر، والصَحيح والصَحاح بالفتح بمعنى واحد أي: غير مقطوع"[٢]

الحديث الصحيح في الاصطلاح:

هو" الحديث المسند الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون حديثًا شاذًا ولا معلّلاً"[٣]

شروط الحديث الصحيح عند المحدثين والسخاوي:

١- اتصال الإسناد: "وهذا الشرط الأول خرج به المنقطع، والمرسل بقسميه، والمعضل، والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة كالبخاري؛ لأن تعاليقه المجزومة المستجمعة للشروط فيمن بَعُد المعلق عنه لها حكم الاتصال، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا"[٤]

٢- نقل العدل:" وهو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، على ما سيأتي مع البسط في محله، وهذا هو ثاني الشروط، وبه خرج من في سنده من عُرِفَ ضعفُه أو جُهِلَت عينُه أو حالهُ، حسبما يجيء في بيانها"[٥]

٣- نقل الضابط: معنى ضابط " أي: حازم، أي: القلب، فلا يكون مغفَّلاً غير يقظٍ ولا متقنٍ، لئلا يروي من كتابه الذي تطرق إليه الخلل، وهو لا يشعر، أو مِنْ حفظه المختل فيخطئ؛ إذا الضبط: هو الحزم في الحفظ وهو نوعان: ضبط الصدر، وضبط الكتاب. فالأول: هو الذي

(١) المعجم الوسيط المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة. (٥٠٧/١).

(٢) لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.(٥٠٧/٢)

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م ص: ٧٩. وينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر –دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦. ص: ٣٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي = =(المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ ص: ٢٤، توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ –١٩٩٥م (١٨٠/١)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي ص :٢٢٥.

(٤) فتح المغيث (٢٨/١).

(٥) فتح المغيث (٢٨/١).

يثبت ما سمعه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، والثاني: هو صونه له عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي"[١]

قال الإمام السّخاوي: "وهذا -أعني الضبط- هو ثالث الشروط على ما ذهب إليه الجمهور؛ حيث فرقوا بين الصدوق والثقة والضابط، وجعلوا لكل صفة منها مرتبة دون التي بعدها، وعليه مشى المصنف، وقال: إنه احترز به عما في سنده راوٍ مغفلٌ، كثيرُ الخطأ في روايته، وإن عرف بالصدق والعدالة"[٢]

قال السخاوي أيضا: "وعلى كل حال فاشتراطه في الصحيح لا بد منه، والمراد التام كما فهم من الإطلاق المحمول على الكامل، وحينئذ فلا يدخل الحسن لذاته المشترط فيه مسمى الضبط خاصة هنا، لكن يخرج إذا اعتضد وصار صحيحًا لغيره. وكأنه اكتفى بذكره بعد، وإن تضمن كون الحد غير جامع. ثم إنه لا بد أن يكون ناقلًا له (عن مثله) يعني: وهكذا إلى منتهاه؛ سواء انتهى إلى النبي -ﷺ-، أو إلى الصحابي، أو إلى من دونه حتى يشمل الموقوف ونحوه"[٣]

٤ ، ٥ -عدم الشذوذ والعلة القادحة: أي: "من غير (شذوذ) وغير (علة قادحة)، وهذان: الرابع والخامس من الشروط، وسيأتي تعريفهما، وهما سلبيان بمعنى اشتراط نفيهما"[٤]

المطلب الثاني: مراتب الحديث الصحيح:

تنقسم مراتب الحديث الصحيح من حيث القوة والثبوت إلى سبع مراتب:

١- ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: وهو يسمى الحديث المتفق عليه، أو الذي أخرجه الشيخان في صحيحيهما، وهو أعلى المراتب.

٢- ما انفرد به البخاري: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ولم يخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

٣- ما انفرد به مسلم: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ولم يخرجه الإمام البخاري في صحيحه.

٤- ما كان على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه:" قال الحافظ العراقي قال الإمام النووي إن المراد بقولهم على شرطيهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما لأن ليس لهما شرط في كتابيهما ولا غيرهما، وقد أخذ هذا من ابن الصلاح في مقدمته" [٥]

---

(١) فتح المغيث (٢٨/١)

(٢) فتح المغيث (٢٩/١).

(٣) فتح المغيث (٢٩/١).

(٤) فتح المغيث (٢٩/١).

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، (٣٤٢/١).

٥- ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه: هو الحديث الذي وافق شرط الإمام البخاري في صحيحه، ولكنه لم يخرجه.

٦- ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه: هو الحديث الذي وافق شرط الإمام مسلم في صحيحه، ولكنه لم يخرجه.

٧- ما كان على شرط غيرهما أي البخاري ومسلم: "هو الحديث الذي على شرط غير الإمام البخاري ومسلم، أي صحيح خرَّجه غيرهما في كتابه، وليس على شرطهما، ولا على شرط واحدٍ منهما، وذلك مثل الأحاديث التي خرَّجها الإمام أحمد في مسنده، وأصحاب السنن الأربعة وحكموا عليها بالصحة، الأحاديث التي أخرجها ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم في مستدركه" (١)

المطلب الثالث: أقسام الحديث الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

١- صحيح لذاته: هو" ما اتصل سنده بنقل العدل تام الضبط عن مثله من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة." (٢)، ومن خلال التعريف يمكن أن نستنبط شروط الحديث الصحيح لذاته وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، ويمكن القول: بأن الحديث إذا اجتمعت فيه الشروط السابقة فهو الحديث الصحيح لذاته، وإن تخلف شرطاً من هذه الشروط فلا يوصف بالصحة.

٢- صحيح لغيره: هو "الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، فجاء من أكثر من طريق حسنه، فيرتقي بتعدد الطرق إلى الحديث الصحيح لغيره"(٣)، ومن ثم فيمكن أن نفرق بين الحديث الصحيح لذاته، والصحيح لغيره فنقول: إن الحديث الصحيح لذاته اجتمعت أسباب الصحة في ذات الحديث، ولم تأته القوة من خارجه، والحديث الصحيح لغيره أتته القوة من خارجه.

المطلب الرابع: حكم العمل بالحديث الصحيح:

أجمع العلماء من أهل الحديث ومن يعتد به من الفقهاء والأصوليين: "على أن الحديث الصحيح حجة يجب العمل به، سواء كان راويه واحدًا لم يروه غيره، أو رواه معه راو آخر، أو اشتهر بروايته ثلاثة فأكثر ولم يتواتر" (٤)

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي، ص: ٢٣١.

(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٢٣١.

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٢٣١، وينظر توجيه النظر الى أصول الأثر ص: ٢١٢.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث المؤلف: الدكتور نور الدين عتر الناشر: دار الفكر، دمشق –سورية الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م ص: ٢٤٤.

اتفق العلماء:" على وجوب العمل بالحديث الصحيح الأحاد في أحكام الحلال والحرام اختلفوا في إثبات العقائد ووجوبها به. فذهب أكثر العلماء إلى أن الاعتقاد لا يثبت إلا بدليل يقيني قطعي هو نص القرآن أو الحديث المتواتر"(١)

ذهب بعض العلماء من أهل السنة وابن حزم الظاهري:" إلى أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي ويوجب الاعتقاد، وأن هذا العلم القطعي علم نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل. وقوى بعض الكاتبين العصريين هذا المذهب تبعًا لميله إلى ابن حزم الظاهري"(٢)

الثاني: الحديث الحسن تعريفه، وشرطه.

المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن:

معني الحسن لغة: "الحُسن -بالضم-: الجمال، وهو ضد القبح ونقيضه، والحَسَن -محرّكة-: ما حَسُن من كل شيء، واستحسنه عدّه حسناً، وحسّن الشيء تحسيناً: زيّنه"(٣) وأشار ابن الصلاح إلى معنى الحسن في اللغة بقوله: "هو ما تميل إليه النفس، ولا يأباه القلب"(٤) وقال الجعبري: "الحسن لغة: الملائم"(٥)

تعريف الحديث الحسن في الاصطلاح: اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن، وإليك أقوالهم في هذا:

١- قال الإمام الخطابي في مقدمة "معالم السنن" إن الحديث الحسن: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله". قال: "وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"(٦)

٢- قال الترمذي في كتابه: "العلل" الذي هو في آخر جامعه: "الحديث الحسن: هو الحديث الذي لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثًا شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذاك"(٧)

٣- قال بعض المتأخرين، وهو أبو الفرج بن الجوزي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة: الحديث الحسن: "هو الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل"(٨)

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص: ٢٤٥.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص: ٢

(٣) لسان العرب (١١٤/١٣).

(٤) مقدمة بن الصلاح ص: ٣٩

(٥) رسوم التحديث في علوم الحديث، المؤلف: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ص: ٦١.

(٦) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) الناشر: المطبعة العلمية –حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ –١٩٣٢ م (٦/١).

(٧) شرح علل الترمذي المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار –الزرقاء –الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م (٦٠٦/٢).

(٨) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٢٦٧.

٤-قال الإمام الذهبي: الحديث الحسن" هو ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة"[١]

التعريف المختار: ما عرفه ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة"[٢]، وهذا التعريف هو ما أميل إليه،

وأهم ما في هذا التعريف، لرفع الالتباس بين الصحيح والحسن، أن العدل في الحسن خفيف الضبط، بينما العدل في الصحيح تام الضبط، وكلاهما سالم من الشذوذ والعلة، وكلاهما يحتج به ويستشهد بمضمونه.

شروط الحديث الحسن عند المحدثين والسخاوي:

من خلال أقوال العلماء في تعريف الحديث الحسن يمكن أن نستنبط شروط الحديث الحسن هي:

١-اتصال السند.

٢-نقل العدل.

٣-خفة الضبط.

٤-عدم الشذوذ.

٥-عدم العلة.

المطلب الثاني: أقسام الحديث الحسن.

قال ابن الصلاح في مقدمته:" وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعًا بين أطراف كلامهم، ملاحظًا مواقع استعمالهم، فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان: -

أحدهما: الحسن لغيره:" هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه؛ فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: الحسن لذاته: "أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ، ص: ٢٦.

(٢) تيسير مصطلح الحديث المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ص:٥٨.

ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا –مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا – سلامته من أن يكون معللًا، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي."[١]

قال الإمام السخاوي: "ولكن الحق أن من خاض بحار هذا الفن، سهل ذلك عليه، كما قاله شيخنا؛ ولذا عرف الحسن لذاته، فقال: هو الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولًا ولا شاذًا، ومحصله أنه هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط.

فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفًا بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عريًا عن الضبط في الجملة؛ ليخرج عن كونه مغفلًا، وعن كونه كثير الخطأ، وماعدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، فلابد من اشتراط كله في النوعين"[٢]

المطلب الثالث: حكم العمل بالحديث الحسن.

من خلال أقوال المحدِّثين في تعريف الحديث الحسن يمكن أن نحكم عليه بأنه "مقبول عند الفقهاء كلهم في الاحتجاج والعمل به وعليه معظم المحدِّثين والأصوليين، وذلك لأنه قد عرف صدر راويه وسلامة انتقاله بالسند، وخفة الضبط كما عرفت لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع، لأن المقصود أنه درجة أدنى من الصحيح، من غير اختلال في ضبطه، وما كان كذلك فإن النفس تميل إلى قبوله، ولا يأباه القلب، والظن يحسن بسلامته فيكون مقبولًا "[٣]

وقيل في حكم العمل بالحديث الحسن: "حجة كالصحيح وإن كان دونه ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفردوه عنه وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته وتسميته جامع الترمذي بالجامع الصحيح وأطلق الخطيب اسم الصحيح على كتابي الترمذي والنسائي"[٤]

ذكر الدكتور محمد أبو شهبة في حكم الاحتجاج بالحديث الحسن فقال: "الحسن وإن تقاصر عن الصحيح في درجته وشروطه لكن يشارك الصحيح في العمل به، والاحتجاج عند جميع الفقهاء، وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم، وهو بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج به، ومن

(١) تيسير مصطلح الحديث ص: ٣١، وينظرتوجيه النظر إلى أصول الأثر (٣٥٨/١).

(٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث (٩٢/١).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص: ٢٦٦.

(٤) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦، ص: ٣٧.

العلماء من يلحق بالصحيح الحسن لذاته، وأما الحسن لغيره، فينبغي أن ينظر فيه فما كثرت طرقه، وركنت إليه النفس يحتج به، وإلا فلا"[1]

الخاتمة

فقد يسر الله وأعان على إتمام هذا البحث، في ظلال معايشة الصالحين أحياء وأمواتا، وفي مصاحبة أنفاس رسول لله ﷺ الطاهرة، وقد وقفت علي نتائج عدة من خلال دراسة هذا الموضوع منها:

١- يعد الإمام السخاوي من طراز العلماء الموسوعيين الذين أنجبتهم الحضارة العربية الإسلامية في نهاية العصر المملوكي، فقد نشأ في أسرى متدينة، كان لها دور مهم في نبوغه، فضلاً عن تتلمذه علي يد عدد كبير من العلماء والمشايخ في مختلف الفنون والمعرفة، ومن أجلهم الحافظ ابن حجر-رحمه الله تعالى-.

٢- عرف الإمام السخاوي بكثرة التصانيف، فقد خاض هذا الميدان في سن مبكرة، وذلك قبل بلوغه سن العشرين، فحاز قصب السبق، ونالت مؤلفاته رضا واستحسان شيوخه، فقد رضوا له كثير منها، فقد كانت له تصانيف متنوعه في مختلف العلوم الإسلامية: كالحديث وعلومه، والفقه، والأحكام، والتاريخ، والتراجم، والمعاجم، والمشيخات، فضلاً عن المختصرات والذيول.

٣- قام الإمام السخاوي بمهمة إحياء بُنات إملاء الحديث من بعد شيخة الحافظ ابن حجر العسقلاني-رحمه الله تعالى- بعد مزيد من الإلحاح من شيخه- تقي الدين الشمني، ووصفه له بأنه الكفء لهذه المهمة.

فإنه يطيب لي أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذه الدراسة وهي:

١- كتاب " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " يعدُّ أحدَ أهمِّ مراجعِ كتبِ الحديث المشتهرة علي الألسنة، ففيه جملةٌ طيبةٌ من الأحاديث.

٢- هذه الدراسة بيَّنت مدي سعة علم الإمام السخاوي في علم الحديث، وتمكنه من الصناعة الحديثية.

٣- من خلال هذه الدراسة فقد وافق الإمام السخاوي الصواب في أغلب الاحاديث.

ثم بعد أن ذكرتُ بعضَ هذه النتائجِ التي توصلتُ إليها من خلال هذه الدراسة، أذكر هنا

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٢٧١.

أيضًا بعضَ التوصيات المقترحة وهي:

١- ترشيد العمل في مثل هذه الموسوعات العلمية القيمة التي يقوم على دراستها مجموعة كبيرة من الباحثين، فبعد أن يكتمل العمل وينتهي، يتم تكليف هيئة من لدن قسم الحديث، تقوم هذه الهيئة بالإشراف على تهذيب ما قام به الباحثون واختصاره، ثم طباعة الموسوعة لينتفع بها طلبة العلم في العالم.

٢- أوصي قسم الحديث الشريف وعلومه بكلية الآداب بجامعة الوادي الجديد بضرورة الاهتمام بالرسائل العلمية المتخصصة في تخريج الحديث الشريف ودراسة أسانيده، وذلك بطباعتها ونشرها، لئلا تضيع هذه الجهود المبذولة في هذه الرسائل، والتي تعد في كثير من المجالات فريدة من نوعها.

٣- تركيز الأبحاث العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في المباحث المتعلقة بعلل الحديث، لما لهذا النوع من أهمية عظيمة لطالب الحديث.

٤- عقد ندوات ودورات علمية بالكلية، يشارك فيها أساتذتنا بمختلف تخصصاتهم، وهذا من شأنه أن يفيد الباحثين والدارسين.

٥- العناية بإخراج كتب التراث إخراجًا جيدًّا، يتناسبُ مع قيمتِها العلمية، من قبل المتخصصين، دون الاعتماد على دور النشر والتوزيع التجارية.

٦- العناية بدراسة كتب الإمام السخاوي غير المشهورة حتي يعم النفع.

المصادر والمراجع

١- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة –مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢- ينظر كتاب علوم الحديث د / عيد فايد حسن مدرس الحديث الشريف بكلية الآداب جامعة الوادي الجديد.

٣- المعجم الوسيط المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.

٤- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٥- معرفة أنواع علوم الحديث عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م. توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٦- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي.

٧- منهج النقد في علوم الحديث المؤلف: الدكتور نور الدين عتر الناشر: دار الفكر، دمشق –سورية الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.

٨- رسوم التحديث في علوم الحديث، المؤلف: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٩- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) الناشر: المطبعة العلمية –حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ –١٩٣٢ م.

١٠- شرح علل الترمذي المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار –الزرقاء –الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١- الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

١٢- تيسير مصطلح الحديث المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.